

## تقرير

## امتصاص السيولة مستمر عبر سندات الخزينة ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان ترتفع إلى 6,12 مليارات دولار

اللبنانية في الخارج) بنسبة تقارب 14%. وبالتالي، إذا كان لا بد من إبقاء أسعار الفوائد مرتفعة، يجب سحب السيولة الفائضة. وهذا تحدياً ما تفعله وزارة المال من خلال سندات الخزينة ومن خلال الفائض في حسابها الذي تتكبد البلاد من جرّائه فوائد تبلغ 4,3% لسندات فئة 3 أشهر و5,41% لسندات 6 أشهر و7,08% لسندات فئة 5 سنوات، وفقاً للإصدار الذي جرى في بداية الشهر الماضي.

وتبرز مصادر مطلعة في حديث لـ«الأخبار» الارتفاع في حساب وزارة المال بالإشارة إلى أن «الوزارة تسدّد على أساس شهري تقريباً مستحقات سندات الخزينة لتغطية الحاجات التمويلية».

لكن في كل الأحوال، ليس مبرراً أو مقبولاً أبداً أن يستمر نهج الاستدانة من دون موجبات مالية حقيقية، والاكتفاء بالمبررات النقدية، وهي من وظيفة مصرف لبنان الذي راكم لديه أكثر من 24 ألف مليار ليرة من شهادات الإيداع بمتوسط فائدة يبلغ 8%.

والمحير هو أن وزارة المال كانت قد برزت في السابق إصدار السندات من دون هدف مالي، بحجة احتواء أوضاع قد تسوء في السوق، ثم أعلنت التوقف عن ذلك قبل أن تنطلق شرارة صراع مريب مع مصرف لبنان انتصر فيه الأخير حتماً.

يمكن التفكير بالأمر على هذا النحو: إذا كانت الوزارة تصدر سندات خزينة قيمتها مليار دولار تستحق بعد 6 أشهر بفائدة 5,4%، من دون أن يكون هناك مبرر لذلك، فهذا يعني أن اللبنانيين يتكفون 54 مليون دولار خلال تلك الفترة من دون أي استفادة، إلا لكي تبقى العاصفائر تغرّد لمسيبي النظام النقدي المالي اللبناني.

1660 مليار ليرة (1,1 مليار دولار)، ما يعني أن وزارة المال ستسدد المبلغ من حساب التوفير لديها، أي حساب الخزينة لدى مصرف لبنان، أو ستصدر سندات خزينة جديدة، أي الاستدانة. وهنا المفاجأة!

فوزارة المال كانت تتمتع أساساً في بداية نيسان الماضي بفائض كبير في الحساب الرقم 36 لدى مصرف لبنان، الذي تعبّر عنه تعبيراً واسعاً ودائع القطاع العام المدرجة في ميزانية مصرف لبنان، التي كانت تبلغ حينها نحو 9074 مليار ليرة (6,04 مليارات دولار). وفي نهاية الشهر نفسه، ارتفع هذا الرقم إلى 9191 مليار ليرة (6,12 مليارات دولار)، ما يعني أن الارتفاع بلغ 117 مليار ليرة! أي إنه رغم الاستحقاقات المترتبة على وزارة المال، ارتفع حسابها، ما يعني أيضاً أنها استدانت أكثر من حاجتها بأشواط عدّة، وهي أساساً ليست تحتاج إلى الاستدانة بوجود هذا الفائض!

وهذا يعيدنا إلى العصفورين: فالعصفور الأول المتمثل بتغطية الحاجات التمويلية لا يبدو أنه أساسي في هذا السيناريو، ما يبقى مجالاً فقط للعصفور الثاني، أي امتصاص السيولة لتجنب الهوة، ولو على حساب كل المقيمين.

ويمكن تفقّد موجبات امتصاص السيولة من خلال إلقاء الضوء على زيادة الأموال في القطاع المصرفي: فممنذ بداية عام 2010 وحتى نهاية آذار الماضي، ارتفعت ودائع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم، بالليرة وبال دولار) في الجهاز المصرفي (التجاري) من نحو 144 ألف مليار ليرة (96,4 مليار دولار) إلى نحو 148 ألف مليار ليرة (98,6 مليار دولار).

وارتفعت كذلك ودائع القطاع المالي غير المقيم (أي المؤسسات المالية الأجنبية أو

### حسن شقراني

هناك مثل شعبي ينطبق بهوامش واسعة على أداء وزارة المال في لبنان في إجراء إصدار سندات الخزينة وفقاً لما أوضحتها التطورات النقدية - المالية منذ بداية العام الماضي: إصابة عصفورين بحجر واحد. غير أن هذا الصيد، للأسف، ليس لمصلحة المواطن، وليس ودياً أبداً لجيبه وميزانيته عائلته. ومشكلته هي أنه يبقى مستمراً رغم العيوب التي يكتنفها، وتأكيد المعنيين أنهم سيتوقفون عنه.

الفكرة هي كالآتي: تصدر الوزارة سندات خزينة، أي إنها تستدين الأموال من السوق بفوائد ليست ليئة أبداً. وبذلك توفر أموالاً لتغطية احتياجات مالية شرهة في كل الاتجاهات في الدولة (بعيداً عن القطاعات المثمرة)، وفي الوقت نفسه تسهم في سحب السيولة الفائضة من النظام المالي خوفاً من أن تغرقه وتغرق النظام الاقتصادي - النموذج في دوامة تراجع الفوائد، ما يعني بالنسبة إلى المسؤولين عن المنظومة الهبوط إلى قعر بركة عميقة جداً. فعندما يفرض العرض عن الطلب في ظل نظام محدود من حيث مؤشر الابتكار، تكون المشكلة بالغة.

شهد شهر نيسان استعادة الوزارة نشاط إصدار سندات الخزينة بعدما كانت قد أعلنت التوقف عن ذلك للشهر السابق. ويمكن وزارة المال أن تصدر السندات بهدف إجراء عملية استبدال لسندات مستحقة (SWAP)، أو تغطية حاجات تمويل العجز، لكن الإصدارات المتتالية تتجاوز هذه الحاجات بكثير!

وتوضّح الأرقام أنه في نيسان الماضي، بلغ استحقاق سندات الخزينة على الدولة

## ازعور استجاب لطلب شديد إعفاء الشركة من رسوم وضرائب تقم خارج نطاق صلاحياته

رأي مجلس الإنماء والإعمار... ما استدعى مراجعات كثيرة وتبادل الاتهامات ليصل الملف إلى ديوان المحاسبة ويضطر إلى التوسع في التحقيق لكشف ما إذا كانت هناك أفعال جرمية تستدعي ملاحقة المسؤولين عنها.

### من المسؤول؟

وقد تبين لديوان المحاسبة ان الإعفاء الصادر في قرار مجلس الوزراء صدر من دون الرجوع إلى أحكام العقد الموقع مع شركة Ondeo Degremont الذي نصّ صراحة على أن أسعار هذا العقد تتضمن الرسوم والضرائب المشمولة بالإعفاء المذكور، بمعنى أن الشركة (صاحبة الالتزام الأصلي) تقاضت من المال العام كل ما يستحق من رسوم وضرائب تقع على عاتق الدولة بموجب الاتفاقية مع البنك الأوروبي للاستثمار، وهو ما عدّ عملاً يندرج في إطار الإثراء غير المشروع للمقاوم وجميع المواطنين معه، وبالتالي فإن الشركة الفرنسية كان عليها أن تجري المقاصة مع الشركة الملتزمة من الباطن، ما دامت الدولة وقت بالتزاماتها! اكتفت انطلاقاً من هذه الوقائع، اكتفت النيابة العامة لدى الديوان بطلب ملاحقة شديد دون سواء من المسؤولين عن تسديد ضرائب ورسوم باهظة مرتين. وبحسب مصادر الديوان، فإن ذلك لا يعني أن شديد هو المسؤول الوحيد، بل إن نطاق صلاحيات الديوان لا يشمل ملاحقة مسؤولين يتمتعون بالحصانة، لأن هذه المهمة تقع على هيئات دستورية أخرى!

(الأخبار)



وزارة المال للوقوف على رأيهما. سرعان ما استجاب أزعور، وأودع بدوره الأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاسة السنيورة طلباً يقضي بالموافقة على الإعفاء من دون أي توضيحات أو تدقيق أو استطلاع رأي الجهات المعنية، فصدر قرار عن مجلس الوزراء رقمه 14 تاريخ 2006/4/6 يقضي بإعفاء الشركة من جميع الرسوم والضرائب بما فيها الرسم الجمركي والحد الأدنى لهذا الرسم ورسم الاستهلاك الداخلي والضريبة على القيمة المضافة ورسم الطابع المالي.

هذا القرار يسمح باسترداد شركة Butec أموالاً تقدر بنحو مليوني يورو كانت قد سدّتها رسوماً وضرائب! هذه الوقائع أثارت لغماً كبيراً، إذ إن رئيس المجلس الأعلى للجمارك هو الذي اقترح الإعفاء من أنواع من الضرائب والرسوم التي لا تدخل أصلاً في اختصاصه، وهو الذي اقترح الإعفاء من دون أخذ

### تكريم غلوبل الكترونكس في الشركة الأم في سيول



من اليمين إلى اليسار: Mr. J.W.Kim المدير الإقليمي، السيد ناجي سعاده مدير عام شركة Global Electronics، Mr. Sung Lee رئيس شركة DAEWOO، السيد عازار أبو مراد مدير مبيعات شركة Global Electronics

حققت شركة غلوبل الكترونكس ش.م.ل. مؤخرًا، وهي الوكيل الحصري لمنتجات شركة دايو للألكترونيات في لبنان. عدداً كبيراً من الإنجازات الرائدة كان أهمها احتلالها المرتبة الأولى عالمياً من ناحية الحصة السوقية مقارنةً بحجم السوق اللبنانية للأصناف التي تسوّقها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ اختيار صالة عرض الشركة الرئيسية في منطقة الجناح، كأفخم وأجمل صالة لمنتجات دايو للألكترونيات في العالم.

وبناءً على هاذين الحدثين، فقد لبت شركة غلوبل الكترونكس ش.م.ل. مثلاً بمديرها العام السيد ناجي سعاده ومدير المبيعات السيد عازار أبو مراد. الدعوة لزيارة مقر الشركة الأم في سيول - كوريا الجنوبية، حيث تمّ تكريم وفد شركة غلوبل الكترونكس من قبل الإدارة العليا للشركة هناك. وقد خصّهم رئيس الشركة في العالم السيد Sung Lee (سونغ لي) بحفاوة وتكريم خاصين تقديراً لجهودهم ولجأحاتهم.

كما تمّ خلال هذه الزيارة التوقيع على خطة عمل طموحة جداً للسنوات العديدة المقبلة من شأنها أن تعزز الشراكة بين الشركة الأم وممثلتها (وكيلها) في لبنان.

وقد شكر السيد ناجي سعاده السيد Lee وأعضاء مجلس الإدارة في كوريا ومدراء الأقسام كافة على تقديرهم وحفاوة استقبالهم للوفد اللبناني. واعداً بمزيد من الإنجازات والتقدم، وملتزماً بإبقاء ماركه دايو للألكترونيات إحدى الماركات الرئيسية الرائدة في لبنان للأصناف التي تسوّقها من برادات، غسالات، مكيفات، مايكرويف، مكائن وغيرها...

### باختصار

#### الدفعة الأخيرة للمصانع المتضررة

القول لوزير الصناعة إبراهيم دده يان، خلال ترؤسه أمس لجنة الإشراف على مشروع إعادة تأهيل مؤسسات قطاع الصناعات الزراعية في لبنان «لايزر»، الذي يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الزراعية التي تضررت في حرب تموز 2006، ويتوقع دده يان «وصول الدفعة الأخيرة من المعدات في شهر حزيران المقبل، وهي بقيمة مليون دولار تقريباً، لتوزيعها على مصانع تعنى بالغذاء والجلود...

#### رفض مسبق لمطالب طياري «ميدل إيست»

هذا الوضع أبلغه رئيس مجلس إدارة «ميدل إيست» محمد الحوت، أمس، لوزير العمل بطرس حرب. ففيما أعرب الحوت عن انفتاح الإدارة على نقابة الطيارين اللبنانيين، أوضح حرب أن مجلس إدارة الشركة شرح الأسباب التي تدعوه إلى «رفض بعض المطالب التي عدتها الشركة غير قابلة للتطبيق ولا يمكن أن توافق عليها». إلا أن هذا الأمر لم يمنع حرب من محاولة إجراء مصالحة بين الطرفين «تفادياً للمواجهة وإعادة للأمر إلى نصابها».

#### «قطع التيار عن المناطق المغذاة من محوّل دير عمار»

هي مناطق الشمال بما فيها النية، والسبب، وفق مؤسسة كهرباء لبنان، هو «إجراء أعمال صيانة ضرورية في محطة معمل دير عمار الذي تقوم بصيانتها وتشغيله شركة «كيبكو» الكورية، إذ ستضطر إلى عزل المحوّل 20/220 كلف خلال 5 و6 و7 أيار الجاري اعتباراً من 7 صباحاً لغاية 6 مساءً، كذلك، ستعزل محطة 66 كلف في منطقة دير عمار أيام 8 و9 و10 أيار اعتباراً من 7 صباحاً إلى 7 مساءً، وبناءً على ذلك ستخفّض التغذية بالتيار عن المناطق المغذاة من شركة كهرباء قاديشا.